Hassan S. Khalilieh, *Islamic Maritime law: An Introduction* , Brill, 1998.

**عرض/ محمد نصر عبد الرحمن**

**مصـــر**

قـــدر للمسلمين في انسيادهم في أرجاء العالم أن يبسطوا سيطرتهم علي العديد مـــن المسطحات المائية، البحرية والنهرية، وسواحل طويلة امتدت شرقاً لتشمل المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر، والبحر المتوسط والمحيط الأطلسي غرباً.

وأدي ذلـــك لـــنمو علاقـــة وطـــيدة ربطت بين المسلمين والبحر، وجعلت من الأخـــير واحداً من أهم معالم الحضارة الإسلامية، وظهر ذلك في المؤلفات العديدة التي ســـطرها المؤرخون حول الرحلات البحرية وكذلك كتب الفقة التي تناولت أحكام السفر وقواعد النقل والتجارة البحرية.

وقـــد ظهـــرت العديد من الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع الحيوي علي أيـــدي العديـــد مـــن الباحثين، الذين تناولوا تلك العلاقة بصورة جزئية في إحدى بقاع الدولـــة الإســـلامية كالمحيط الهندي أو البحر المتوسط، أو بصورة عامة تغطي الحياة البحرية الإسلامية بوجه عام[1].

وإلي النوع الأخير من الدراسات ينتمي هذا الكتاب الذي يحمل عنوان (مقدمة فـــي القـــانون البحري الإسلامي)، للباحث الفلسطيني حسن صالح خليلية، الذي تظهر اهـــتماماته الواســـعة بمجال الحضارة البحرية الإسلامية في العصور الوسطي، خاصة تـــاريخ التشـــريع الإسلامي البحري، بجانب الدراسات البحرية الأثرية من خلال هذه الدراسة الجادة.

والكـــتاب في أصله كان أطروحة حصل بها الباحث علي درجة الدكتوراه من جامعـــة برنســـتون Princeton عـــام ١٩٩٥، ثم نشر الكتاب في هولندا عام ١٩٩٨ كإصدار خامس ضمن سلسلة من الدراسات تتعلق بالقانون والمجتمع الإسلامي.

---

[1] انظر علي سبيل المثال:
جورج حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل العصور الوسطي، ترجمة. السيد يعقوب بكر، القاهرة ١٩٥٨، علي محمود فهمي، التنظيم البحري الإسلامي في شرق المتوسط من القرن السابع حتي القرن العاشر الميلادي، ترجمة. قاسم عبده قاسم، بيروت ١٩٨١.
Nadvi,s. "Arab Navigation" Islamic Culture 15 (1941) pp. 435. 448; 16 (1942) pp. 72 – 86, 182 – 198, 404 – 422.

والكـــتاب في أصله كان أطروحة بها الباحث علي درجة الدكتوراه من جامعة برنســتون Princeton عـــام ١٩٩٥، ثم نشر الكتاب في هولندا عام ١٩٩٨ كأصدار خامس ضمن سلسلة من الدراسات تتعلق بالقانون والمجتمع الإسلامي.

وتحـــتوي الدراسة علي سبعة فصول، اختص الأول منها بالحديث عن وسائل الـــنقل الـــبحري وأهم المصطلحات الخاصة بها من حيث الحجم والاستعمال، كالقارب والمركـــب والســـفينة.... والأسماء الخاصة التي تطلق علي كل سفينة كأسماء مالكي السفن، أو الربانية، أو الأسماء التقليدية المعتادة التي توحي بالتفاؤل والجمال.

ثـــم يـــتطرق بعد ذلك للحديث عن سعة السفن ومدي حمولتها، ووسائل الأمان المتـــبعة لمنع وقوع الخسائر، مثل قوارب النجاة وغيرها، ويتحدث عن دور المحتسب في مراجعة تلك الوسائل للتأكد من صلاحية السفن للإبحار.

ثـــم ينتقل إلي الفصل الثاني ليتناول راكبي السفن من البحارة والركاب، حيث يتـــناول فـــي الـــبداية بحارة السفن من حيث تصنيفهم ومهامهم ومواضعهم علي متن الســـفن، ثم يناقش العلاقة بين أصحاب السفن والبحارة من ناحية والمسافرين من ناحية أخـــري، بجانب مسئوليتهم عن سلامة الركاب والبضائع، ويختتم الفصل بالحديث عن المسافرين من حيث حقوقهم وواجباتهم.

ومـــن خـــلال الفصل الثالث الذي يحمل عنوان القانون التجاري البحري، يلج الباحـــث إلـــي الموضوع الرئيسي للدارسة، لذلك قسم الفصل إلي خمسة أقسام: تناول الأول مـــنها ما يختص بعقود تأجير السفن، فيقدم لنا نماذج لهذه العقود، ويضع القواعد التـــي سار عليها المسلمون في أجراء هذه العقود من حيث الاتفاق علي أجرة الشحن، والإجراءات الواجبة عند نقض هذا الاتفاق.

ويتـــناول القسم الثاني الضرائب والمكوس التي تفرض علي البضائع المنقولة بحـــراً، ويتـــناول القســـم الثالـــث القوانين التي تتحكم في قيام البحارة بطرح جزء من البضائع في البحر في حالات الطوارئ التي تتعرض فيها السفن للغرق مثل العواصف العاتية، أو هجوم القراصنة، وغيرها مع توضيح كيفية توزيع هذه الخسارة بين حائزي البضـــائع وملاك السفن، والعوامل التي تؤثر في التخلص من البضائع خاصة لو كانت

نفيســـة، أمـــا القسم الرابع فيصف القوانين المتعلقة بغرق السفن في حوادث التصادم، ويختـــتم الفصل بالقسم الخامس الذي يتناول القواعد الخاصة بتعويض حائزي البضائع في حالة غرق السفن.

ويواصـــل الباحـــث هنا الاتجاه في الفصل الرابع الذي يحمل عنوان (القانون الـــبحري العســـكر) حيـــث يتناول القوانين التي تحكم الحياة البحرية في حالة الحرب، وآراء الفقهـــاء في الأصول التي علي المسلمين اتباعها أثناء الحرب البحرية مثل منح الأمـــان، وقواعد تقسيم الغنائم، ثم يختتم الفصل بالحديث عن القواعد التي تحكم التجار من أهل الذمة في تعاملهم داخل الأراضي الإسلامية.

وينـــتقل الباحث في الفصل الخامس الذي يحمل عنوان (المياه الإقليمية، البحار المفتوحة القانون البحري الدولي)، ينتقل الباحث هنا من الإطار المحلي للإطار العالمي ليفسر الدلالة الشرعية للمياه الإقليمية من وجهة نظر كل من الفقهاء والحكام والبحارة، والقواعـــد التـــي تنظم الملاحة في المياه المتداخمة والي البحار بجانب الأنهار الداخلية والموانيء.

وفـــي الفصـــل السادس الذي يحمل عنوان (قوانين الانضباط)، يناقش الباحث كـــيف كان القانون البحري يحكم البحر، من خلال تناول بعض الجرائم التي تحدث في البحر كالقتل والسرقة والزنا وغيرها من الجرائم، والقانون الذي يحكم هذه الحالات.

ويختـــتم الباحث دراسته بالفصل السابع الذي يحمل عنوان (التقاليد الدينية في الـــبحر) حيـــث يـــناقش مـــدي فاعلية تطبيق الواجبات الدينية الإسلامية خلال الرحلة الـــبحرية مـــثل الصلاة والصيام والحج والزكاة ونقل السلع المحظورة دينياً كالخمور، وكذلك قواعد دفن الموتى في البحر خلال الرحلة البحرية.

ومـــن خـــلال هذه الدراسة يري الباحث أن القوانين البحرية الإسلامية تأثرت بوضـــوح بالقوانيـــن الفارســـية والبيزنطية، واقتبست الكثير منها، وأن عملية الاسلمة والتعريب لهذه القوانين استغرقت مرحلة زمنية طويلة.

كمـــا أوضـــح الباحـــث آراء الفقهاء في العادات والقوانين البحرية الإسلامية، واســـتخدامهم للتقنـــيات التشـــريعية لبحث الحلول الممكنة لكل ما يحدث في البحر أو

الموانـــئ، اعتماداً علي القرآن والسنة، وكذلك القياس والرأي، والعادات المحلية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ومـــن الناحية المنهجية تبدو بدايات الكتاب – خاصة الفصلين الأول والثاني – تقلـيدية، في الحديث عن السفن والركاب والعلاقات المتبادلة خلال العمليات البحرية، لكن هذه البداية تبدو ضرورية للدخول في الموضوع الذي تدور حوله الدراسة.

أمـــا الناحية الجديدة في الدراسة فهي التعرض لتفاصيل القانون البحري الذي كـــان يحكم البحار الإسلامية ومن يرتادها، وهي ناحية غير تقليدية لم يتصد لها الكثير مـــن الباحثين، نظراً لصعوبة البحث فيها، وقلة المادة المتاحة عنها، والمنهج المتبع في الدراسة تنظيري إلي حد كبير، يتناول القواعد البحرية الحديثة ويحاول أن يطبقها علي الواقـــع الـــبحري الإسلامي في العصور الوسطي، لكن هذا المنهج بقدر ما يحمل من تجديـــد، فإنـــه لـــم يخـــل من بعض السلبيات فرغم الموضوعات الجديدة التي طردها المؤلـــف، ومثلـــت بعداً جديداً في هذا المجال، إلا أنه مع ذلك لم يقدم تطبيقاً عملياً في كثير من الأحيان، إلا من خلال إقرار القواعد الخاصة بها من بعض كتب الفقه.

ويحســـب للمؤلـــف اعتماده الكبير علي كتب الفقه في توضيح قواعد وقوانين الـــبحرية الإســـلامية وهو اتجاه مميز باعتبار كتبه الفقه الإسلامي، كالفتاوى والنوازل والحســـبة وغـــيرها من أهم روافد الفكر الإسلامي، الذي لم ينهل منه دارسي التاريخ الإســـلامي بصـــورة كافـــية، كمـــا يحسب له أنه انتبه إلي اختلاف أحكام الفقهاء وفقاً لاختلاف المذاهب والأماكن والأزمنة.

ومـــع هـــذا يؤخـــذ علي الباحث اعتماده بصورة كبيرة علي أوراق الجنيزة[٢]، كدلائـــل تطبيقـــية علـــي بعـــض الموضوعات، برغم ما تثيره هذه الأوراق من جدل

---

[2] يقصد بها الأوراق التي وجدت مدفونة في اطلال المعبد اليهودي، الباقية اطلاله إلي اليوم بحي البساتين بالقرب من ضاحية المعادي، وهو معبد كان يخص الجالية اليهودية، التي عاشت بمصر الإسلامية في مدينة الفسطاط، انظر Goitein.S., Letters of Medieval Jewish Traders, Princeton, 1973; Sadan, J. "Genizah and Genizah – like practices in Islamic and Jewish Traditions", Bibliotheca Orientalis 43 (1986). PP. 36 – 58.

باعتبارها خاصة بطائفة واحدة وهم اليهود، وبالتالي لا يمكن أن تأخذ أحكامها بصورة عامة علي التاريخ الإسلامي[٣].

كمـــا يؤخـــذ علي الباحث اتساع الفترة التي تناولها والتي تمتد من فتح كريت وصـــقلية علـــي أيدي الأندلسيين والأغالبة إلي سقوط في مصر (٢١٢ – ٦٥٠هـ – ٨٢٧ – ١٢٥٢م)، أي مـــا يـــزيد عـــن أربعـــة قرون، وهي فترة كبيرة زمنياً شهدت حوادث عديدة في مختلف البحار الإسلامية، كما شهدت تطورات في القواعد البحرية، بحيث من الصعب الإلمام بها بين دفتي دراسة واحدة.

ورغـــم ذلـــك، تظـــل هـــذه الدراسة إضافة مميزة لحقل الدراسات الإسلامية، وناحـــية جديدة تلقي الضوء علي جانب هام من جوانب الحضارة الإسلامية، مازال في حاجـــة للمـــزيد من الدراسات المتعمقة، التي تتيح أبعاداً جديدة من المعرفة لهذا المجال الحيوي من الحضارة الإسلامية.

---

[3] للمزيد من التفصيل عن هذه القضية انظر .. أحمد فؤاد سيد، أوراق جنيزة القاهرة، هل هي امتداد لعلم البرديات العربية ودراساته، ندوة الدراسات البردية في مصر، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٣٣ – ٢٨٢.